

الباب السابع*

من كتاب الاعتصام

(في الابتداع : هل يدخل في الأمور العادية أم يختص بالأمور العبادية ؟)

قد تقدم في حد البدعة ما يقتضي الخلاف فيه : هل يدخل في الأمور العبادية أم لا ؛ أما العبادية فلا اشكال في دخوله فيها ، وهي عامة الباب ؛ إذ الأمور العبادية إما أعمال قلبية وأمور اعتقادية ، وإما أعمال جوارح من قول أو فعل ، وكلا القسمين قد دخل فيه الابتداع كذهب القدرية والمرجئة ، والخوارج والمعتزلة ، وكذلك مذهب الإباحة واختراع العبادات على غير مثال سابق ولا أصل مرجوع إليه ؛

وأما العبادية فاقضى النظر وقوع الخلاف فيها وامثلتها ظاهرة مما تقدم في تقسيم البدع ، كالكوس والحديث من الظالم ، وتقديم الجهاد على العلماء في الولايات العلمية ، وتولية المناصب الشريفة من ليس لها بأهل بطريق الوراثة ، وإقامة صور الأئمة وولاية الأمور والقضاة ، واتخاذ المناخل وغسل اليد بالاشنان ، ولبس الطيالس ، وتوسيع الأكام ، وأشبه ذلك من الأمور التي لم تكن في الزمن الفاضل والسلف الصالح ، فاتها أمور جرت في الناس وكثر العمل بها ، وشاعت وذاعت فلهجت بالبدع ، وصارت كالعبادات المخترعة الجارية في الأمة ؛ وهذا من الأدلة الدالة على ما قلنا ، واليه مال القرافي وشيخه ابن عبد السلام ، وذهب إليه بعض السلف.

(*) تابع لما نشر في ص ٥٩٣

فروي أبو نعيم الحافظ عن محمد بن أسلم أنه ولد له ولد - قال محمد ابن القاسم الطوسي - فقال : اشتر لي كبشين عظيمين . ودفع اليّ دراهم ، فاشتريت له واعطاني عشرة أخرى ، وقال لي : اشتر بها دقيقا ولا تنخله واخبره - قال - فنخلت الدقيق وخبزته ثم جئت به ، فقال : نخلت هذا ؛ واعطاني عشرة أخرى وقال : اشتر به دقيقا ولا تنخله واخبره . فخبزته وحملته اليه ، فقال لي : يا ابا عبد الله ! المقيمة سنة ، ونخل الدقيق بدعة ، ولا ينبغي ان يكون في السنة بدعة ، ولم أحب ان يكون ذلك الخبز في بيتي بعد ان كان بدعة . ومحمد بن أسلم هذا هو الذي فسر به الحديث اسحاق بن راهويه حيث سئل عن السواد الاعظم في قوله عليه السلام « عليكم بالسواد الاعظم » فقال : محمد واصحابه . حسبنا يأتي - ان شاء الله - في موضعه من هذا الكتاب .

وأیضا فان تصور في العبادات، وقوع الابتداع وقع في العادات، لانه لا فرق بينهما . فالامور المشروعة تارة تكون عبادية وتارة عادية، فكلاهما مشروع من قبل الشارع، فكما تقع المخالفة بالابتداع في احدهما تقع في الآخر .

ووجه ثالث وهو أن الشرع جاء بالوعد بأشياء تكون في آخر الزمان هي خارجة عن سنته ، فتدخل فيما تقدم تمثله ، لانها من جنس واحد .

ففي الصحيح عن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انكم سترون بعدي اثرة وأمورا تنكرونها - قال فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال - ادوا اليهم حقهم وسلوا حاكم » وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من كره من اميره

شيئا فليصبر» وفي رواية «من رأى من اميره شيئا يكرهه فليصبر عليه،
فانه من فارق الجماعة شرا فإت مات ميتة جاهلية»

وفي الصحيح ايضا «إذا أسند الأمر الى غير اهله فانتظروا الساعة» .

وعن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «يتقارب
الزمان ، ويقبض العلم ، ويلقى الشح ،^(١) وتظهر الفتن ، ويكثر الهرج -

قال : يارسول الله ايما هو ؟ قال - القتل القتل . وعن ابي موسى رضي

الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « ان بين يدي لأياما^(٢) ينزل

فيها الجهل ، ويرفع فيها العلم ، ويكثر فيها الهرج ، والهرج القتل .

وعن حذيفة رضي الله عنه . قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه

وسلم حديثين ، رأيت أحدهما وأنا انتظر الآخر - حدثنا ان الامانة

نزلت في جدر قلوب الرجال ، ثم علموا من القرآن ، ثم علموا من السنة .

وحدثنا عن رفعها ثم قال « ينام (الرجل) النومة فتقبض الامانة من قلبه فيظل

أثرها مثل الوك^(٣) ثم ينام النومة فتقبض ، فيبقى أثرها مثل أثر المحل ،

كجبر دحرجته على رجلك فنفس فتراه ينتثر وليس فيه شيء ، ويصبح

الناس يتبايمون ولا يكاد احد يؤدي الامانة . فيقال : ان في بني فلان

رجلا امينا . ويقال للرجل : ما اعقله ! وما اطرفه ! وما اجلده ! وما في قلبه

مثقال حبة خردل من ايمان » الحديث .

وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

« لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان عظيمتان ، يكون بينهما مقتلة عظيمة ،

(١) في رواية احمد والشيخين هنا زيادة « ويظهر الجهل » (٢) لعله : بين يدي

الساعة ، وروي بلفظ « ان من ورائكم أياما » الخ رواه الترمذي وابن ماجه عنه

(٣) الوك بفتح الميم الماء او النيذ او المعجن في الاناء والقليل من المطر

دعواها واحدة، وحتى يمت دجالون كذابون قريب من ثلاثين، كلم يزعم انه رسول، وحتى يقبض العلم - ثم قال - وحتى يتناول الناس في البنيان، الى آخر الحديث.

وعن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تخرج في آخر الزمان احداث الاسنان، سفهاء الاحلام، يقرؤن القرآن لا يجاوز تراقيهم، يقولون من قول خير البرية، يرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية »

ومن حديث ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال « بادروا بالاعمال فتنا كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمنا ويمسي كافرا فيبيع دينه بعرض الدنيا » وفسر ذلك الحسن قال: يصبح محرما لدم اخيه وعرضه وماله، ويمسي مستحلالا له. كأنه تأوله على الحديث الآخر « لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » والله اعلم.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان من اشراط الساعة ان يرفع العلم، ويظهر الجهل، ويفشو الزناء ويشرب الخمر، ويكثر النساء، ويقل الرجال، حتى يكون للخمسين امرأة فيم واحد »

ومن غريب حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا فعلت امتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء - قيل وما هي يا رسول الله؟ قال - اذا صار المغنم دولا، والامانة مغميا، والزكاة مفرما، واطاع الرجل زوجته وعق أمه، وبر صديقه وجفا اباه، وارتفعت الاصوات في المساجد، وكان زعيم القوم اردلهم، واكرم

الرجل مخافة شره ، وشربت الخمر ، ولبس الحرير ، واتخذت القيان
والمعازف ، ولمن آخر هذه الامة أولها ، فليرتقبوا عند ذلك رجماً حراً ،
وزلزلة وخسفاً ، او مسخاً وقذفاً »

وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه قريب من هذا وفيه
« ساد القبيلة فاستقم ، وكان زعيم القوم ارضهم » وفيه « ظهرت القيان
والمعازف » وفي آخره « فليرتقبوا عند ذلك رجماً حراً وزلزلة وخسفاً
وآيات تتابع كنظام بال قطع سلكه فتتابع »

فهذه الاحاديث وأمثالها مما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم انه يكون
في هذه الامة بعده إنما هو في الحقيقة تبديل الاعمال التي كانوا أحق
بالعمل بها ، فلما عوضوا منها غيرها ، وفشا فيها كانه من الممولى به تشريعاً ،
كان من جملة الحوادث الطارئة على نحو ما بين في المبادات .

والذين ذهبوا الى أنه مختص بالمبادات لا يسلمون جميعاً^(١) الاولون .
أما ما تقدم عن القرافي وشيخه فقد مر الجواب عنه ، فانها معاصي
في الجملة ، ومخالفات للمشروع ، كالكوس والمظالم ، وتقديم الجهال على العلماء ،
وغير ذلك ، والباح منها كالمناخل ان فرض مباح - كما قالوا - فانما اباحته
بدليل شرعي فلا ابتداع فيه ، وان فرض مكروها - كما أشار اليه محمد بن
أسلم - فوجه الكراهية عنده كونها عدت من المحدثات ، اذ في الاثر :
أول ما أحدث بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المناخل - أو كما قال -
فاخذ بظاهره من أخذ به كمحمد بن أسلم . وظاهره ان ذلك من ناحية

(١) كذا ولا بد ان يكون قد سقط من هنا كلام . ولعل أصله : لا يسلمون
جميع ما قاله الاولون . او جميع ما ذهب اليه الاولون

السرف والتعم الذي أشار الى كراهيته قوله تعالى (اذهبتم طياتكم في حياتكم الدنيا) الآية^(١) لا من جهة انه بدعة ؛

وقولهم : كما يتصور ذلك في العبادات يتصور في العادات - مسلم ؛
وليس كلامنا في الجواز العقلي ، وانما الكلام في الوقوع ، وفيه النزاع .
وأما ما احتجوا به من الاحاديث فليس فيها على المسئلة دليل
واحد ، اذ لم ينص على أنها بدع أو محدثات أو ما يشير الى ذلك المعنى ؛
وأيضاً ان عدوا كل محدث العادات بدعة ، فليعدوا جميع ما لم يكن فيهم
من المآكل والمشرب والملابس والمسائل النازلة التي لا عهد بها في الزمان
الاول بدعا ، وهذا شنيع ؛ فان من الموائد ما تختلف بحسب الازمان
والامكنة والاسم ، فيكون كل من خالف العرب الذين ادركوا الصحابة
واعتادوا مثل عوائدهم غير متبعين لهم . هذا من المستنكر جدا ؛ نعم
لا بد من المحافظة في الموائد المختلفة على الحدود الشرعية والقوانين الجارية
على مقتضى الكتاب والسنة ؛

وأيضاً فقد يكون التزام^(٢) الواحد والحالة الواحدة أو العادة

الواحدة تعبا ومشقة لاختلاف الاخلاق والازمنة والبقاع والاحوال ؛
والشريعة تأتي التضييق والخرج فيما دل الشرع على جوازه ولم يكن ثم
معارض . وانما جعل الشارع ما تقدم في الاحاديث المذكورة من فساد
الزمان واشراط الساعة لظهورها وفحشها بالنسبة الى متقدم الزمان ،

(١) لعل ابن اسلم يخص كراهة اللقيق المنخول بما كان اداء لسنة كالمقينة ليفعلها

كما كانوا يفعلونها (٢) يياض بالاصل لعل مكانه « الزي »

فان الخير كان أظهر، والشركان اخفى وأقل، بخلاف آخر الزمان فان الامر فيه على العكس، والشرف فيه أظهر والخير أخفى .

وأما كون تلك الاشياء بدعا فغير مفهوم على الطريقتين في حد البدعة فراجع النظر فيها تجده كذلك .

والصواب في المسئلة طريقة أخرى وهي تجمع شتات النظيرين ، وتحقق المقصود في الطريقتين ، وهو الذي بني عليه ترجمة هذا الباب ، فلنفرد في فصل على حديثه والله الموفق للصواب .

فصل

افعال المكافين بحسب النظر الشرعي فيها على ضربين: احدهما ان تكون من قبيل التعبدات ، والثاني ان تكون من قبيل العادات . فاما الاول فلا نظر فيه هاهنا .

وأما الثاني - وهو العادي - فظاهر النقل عن السلف الاولين ان المسئلة تختلف فيها ، فمنهم من يرشد كلامه الى ان العاديات كالعباديات ، فكما انا مأمورون في العبادات بان لا نحدث فيها ، فكذلك العاديات - وهو ظاهر كلام محمد بن أسلم ، حيث كره في سنة العقيدة مخالفة من قبله في أمر عادي ، وهو استعمال المناخل ، مع العلم بأنه معقول المعنى ؛ نظرا منه - والله أعلم - الى ان الأمر باتباع الاولين على العموم غلب عليه جهة التعبد . ويظهر أيضا من كلام من قال : أول ما أحدث الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المناخل . ويحكى عن الربيع بن أنبي راشد أنه قال : لولا اني أخاف من كانت قبلي لكات الجبابة مسكني الى

ان أموت . والسكنى ^(١) عادي بلا إشكال . وعلى هذا الترتيب يكون قسم العاديات داخلا في قسم العباديات ؛ فدخول الابتداع فيه ظاهر . والأكثر على خلاف هذا ، عليه بنى الكلام فنقول :

ثبت في الأصول الشرعية أنه لا بد في كل عادي من شائبة التعبد ، لأن ما لم يعقل معناه على التفصيل من الأمور به أو المنهي عنه فهو المراد بالتبدي ، وما عقل معناه وعرفت مصلحته أو مفسدته فهو المراد بالعادي ؛ فالطهارات والصلوات والصيام والحج كلها تبدي ، والبيع والنكاح والشراء والطلاق والاجارات والجنايات كلها عادي ، لأن أحكامها معقولة المعنى ، ولا بد فيها من التعبد ، اذ هي مقيدة بأمور شرعية لاخيرة للمكاف فيها ، كانت اقتضاء أو تخيرا ، فان التخيير في التعبدات إزام ، كما ان الاقتضاء إزام — حسبما تقرر برهانه في كتاب الموافقات — واذا كان كذلك فقد ظهر اشتراك القسمين في معنى التعبد ، فان جاء الابتداع في الامور العادية من ذلك الوجه ، صح دخوله في العاديات كالعباديات ، والا فلا .

وهذه هي النكته التي يدور عليها حكم الباب ويتبين ذلك بالامثلة ، فأتى به القرافي ^(٢) وضع المكوس في معاملات الناس ، فلا يخلو هذا الوضع المحرم أن يكون على قصد حجب التصرفات وقتا ما ، أو في حالة ما ، لنيل حطام الدنيا ، على هيئة غضب الغاصب ، وسرقة السارق ، وقطع الطامع للطريق ، وما أشبه ذلك . أو يكون على قصد وضعه على الناس

(١) ربما سقط من هنا كلمة « أمر » (٢) لعله سقط من هنا كلمة « من جواز » أو « في مسألة »

كالدين الموضوع والامر المحتوم عليهم دائما ، أو في أوقات محدودة ، على
كيفية مفروضة ، بحيث تضاهي الشروع الدائم الذي يحمل عليه
العامة ، ويؤخذون به وتوجه على الممتنع منه العقوبة ، كما في أخذ زكاة
المواشي والحرب وما أشبه ذلك .

فاما الثاني فظاهر انه بدعة ، اذ هو تشريع زائد ، إزام للمكلفين
يضاهي إزامهم الزكاة المفروضة ، والديات المفروضة . والفراغات المحكوم
بها في اموال النصاب والتعدين بل صار في حقهم كالمبادات المفروضة ،
واللوازم المحتومة ؛ أو ما أشبه ذلك ، فمن هذه الجهة يصير بدعة بلا شك ،
لانه شرع مستدرك ، وسن في التكليف مبيح ، فتصير المكوس على هذا
الفرض لها نظران : نظر من جهة كونها محرمة على الفاعل ان يفعلها
كسائر أنواع الظلم ، ونظر من جهة كونها اختراعا للتشريع يؤخذ به
الناس الى الموت كما يؤخذون بسائر التكاليف ، فاجتمع فيها نهيان :
نهى عن المعصية ، ونهى عن البدعة ؛ وليس ذلك موجودا في البدع في
القسم الاول ، وانما يوجد به النهي من جهة كونها تشريعا موضوعا على
الناس أمر وجوب أو نذب ، اذ ليس فيه جهة أخرى يكون بها معصية ،
بل نفس التشريع هو نفس المنوع ؛

وكذلك تقديم الجاهل على العلماء ، وتولية المناصب الشريفة من

لا يصلح^(١) بطريق التوريث ، هو من قبيل ما تقدم ، فان جعل الجاهل

في موضع العالم حتى يصير مفتيا في الدين ، ومعمولا بقوله في الاموال

(١) اي لا يصلح لها

٦٨٢ اباحة بعض المحرمات للأئمة والحكام. زخرفة المساجد (الناجـ ج ٩ م ١٧)

والدماء والابضاع وغيرها ، محرم^(١) في الدين . وكون ذلك يتخذ دينا حتى يصير الابن مستحقا لرتبة الاب - وان لم يبلغ رتبة الاب في ذلك المنصب - بطريق الوراثة أو غير ذلك ؛ بحيث يشيع هذا العمل ويطرد ويرده الناس كالشرع الذي لا يخالف بدعة^(٢) بلا اشكال ، زيادة الى القول بالرأي غير الجاري على العلم ، وهو بدعة أو سبب البدعة كما سيأتي تفسيره ان شاء الله ، وهو الذي بينه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « حتى اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا فاستلوا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا » وانما ضلوا واطلوا لانهم افتوا بالرأي إذ ليس عندهم علم .

وأما اقامة صور الأئمة والقضاة وولاية الامر على خلاف ما كان عليه السلف ، فقد تقدم أن البدعة لا تتصور هنا ، وذلك صحيح ؛ فان تكلف أحد فيها ذلك فيبعد جدا ، وذلك بفرض أن يمتد في ذلك العمل انه مما يطلب به الأئمة على الخصوص تشريما خارجا عن قبيل المصالح المرسله ، بحيث يمد من الدين الذي يدين به هؤلاء المطالبون به ، أو يكون ذلك مما يمد خاصا بالأئمة دون غيرهم ، كما يزعم بعضهم أن خاتم الذهب جائز لذوي السلطان ، أو يقول : ان الحرير جائز لهم لبسه دون غيرهم ، وهذا أقرب من الاول في تصور البدعة في حق هذا القسم .

ويشبهه على قرب زخرفة المساجد ، إذ كثير من الناس يمتد أنها من قبيل ترفيع بيوت الله ، وكذلك تمليق الثريات الخطيرة الاثمان ،

(١) قوله « محرم » خبر قوله « فان جعل الجاهل » (٢) « بدعة » خبر قوله « وكون ذلك »

حتى يمد الانفاق في ذلك انفاقاً في سبيل الله ، وكذلك اذا اعتقد في زخارف الملوك واقامة صورهم انها من جملة ترفيع الاسلام واظهار معالنه وشعائره ، أو قصد ذلك في فعله أولاً بأنه ترفيع للاسلام لما لم يأذن الله به ، وليس ما حكاه القرافي عن معاوية من قبيل هذه الزخارف ، بل من قبيل المعتاد في اللباس والاحتياط في الحجاب مخافة من انخرق خرق يتسع فلا يرفع - هذا ان صح ما قال ، والا فلا يعول على نقل المؤرخين ومن لا يعتبر من المؤلفين ، وأحرى أن ينبني عليه حكم ^(١)

وأما مسألة المناخل فقد مر ما فيها ، والمعتاد فيها انه لا يلحقها أحد بالدين ولا بتدبير الدنيا بحيث لا ينفك عنه كالتشريع فلا تطول به ، وعلى ذلك الترتيب ينظر فيما قاله ابن عبد السلام من غير فرق ، فبين مجال البدعة في الماديات من مجال غيرها ، وقد تقدم أيضاً فيها كلام فراجعه ان احتجت اليه .



وأما وجه النظر في أمثلة الوجه الثالث من أوجه دخول الابتداع في الماديات على ما أريد تحقيقه ، فنقول : ان مدار تلك الاحاديث على بضع عشرة خصلة ، يمكن ردها الى اصول هي كلها أو غالبها بدع ، وهي قلة العلم وظهور الجهل ، والشح ، وقبض الامانة ، وتحليل الدماء والزنا والحريير والقضاء والربا والخمر ، وكون المنعم دولا ، والزكاة مفرماً ، وارتفاع الاصوات في المساجد ، وتقديم الاحداث ، ولعن آخر الامة اولها ، وخروج الدجالين ، ومفارقة الجماعة .

(١) لعل الاصل « وأحرى الا ينبني عليه حكم »

أما قلة العلم وظهور الجهل فبسبب التفقه للدنيا ، وهذا إخبار بمقدمة أنتجتها الفتيا بغير علم - حسبما جاء في الحديث الصحيح « ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس » الى آخره - وذلك ان الناس لا بد لهم من قائد يقودهم في الدين بجرأتهم ، والا وقع الهرج وفسد النظام ، فيضطرون الى الخروج الى من انتصب لهم منصب الهداية ، وهو الذي يسمونه عالماً ، فلا بد أن يحملهم على رأيه في الدين ، لان الفرض انه جاهل ، فيضلهم عن الصراط المستقيم ، كما انه ضال ، وهذا عين الابتداع ، لانه التشريع بغير أصل من كتاب ولا سنة. ودل هذا الحديث على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل العلماء ، وانما يؤتون من قبل انه اذا مات علماءهم أقتى من ليس بعالم فتؤتى الناس من قبله ، وسيأتي لهذا المعنى بسط أوسع من هذا ان شاء الله .

*

وأما الشح فانه مقدمة لبدعة الاحتيال على تحليل الحرام ؛ وذلك ان الناس يشحون بأموالهم فلا يسمحون بتصرفها في مكارم الاخلاق ومحاسن الشيم ، كالأحسان بالصدقات والهبات والمواساة والايثار على النفس . ويليه أنواع القرض الجائر ، ويليه التجاوز في المعاملات بإظهار المعسر ، وبالإسقاط كما قال (وأن تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون) ، وهذا كان شأن من تقدم من السلف الصالح . ثم نقص الاحسان بالوجوه الأول فتسامح الناس بالقرض ؛ ثم نقص ذلك حتى صار الموسر لا يسمح بما في يديه فيضطر المعسر الى أن يدخل في المعاملات التي ظاهرها الجواز وباطنها المنع ، كالربا والسلف الذي يجر النفع فيجعل يبعاً في الظاهر ،

ويجري في الناس شرعاً شائعاً، ويدين به العامة، وينصبون هذه المعاملات متاجر. وأصلها الشح بالأموال وحب الزخارف الدنيوية والشهوات الماجلة. فإذا كان كذلك فالخري أن يصير ذلك ابتداءً في الدين، وأن يجعل من أسراط الساعة.

فإن قيل: هذا انتجاع من مكان بعيد، وتكلف لا دليل عليه. فالجواب: أنه لو لا أن ذلك مفهوم من الشرع لما قيل به، فقد روى أحمد في مسنده من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «إذا ضن الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعينة، واتبعوا أذناب البقر، وتركوا الجهاد في سبيل الله، أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم» ورواه أبو داود أيضاً وقال فيه «إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»

فتأمل كيف قرن التبايع بالعينة بضنة الناس؛ فأشعر بأن التبايع بالعينة يكون عن الشح بالأموال. وهو معقول في نفسه؛ فإن الرجل لا يتبايع أبداً هذا التبايع وهو يجد من يسلفه أو من يعينه في حاجته، إلا أن يكون سفيهاً لا عقل له. ويشهد لهذا المعنى ما أخرجه أبو داود أيضاً

عن علي رضي الله عنه قال: «سيأتي على الناس زمان عضوض بعض

الموسر على ما في يديه، ولم يؤمر بذلك. قال الله تعالى (وما أتقتم من

شيء فهو مختلفه وهو خير الرازقين) وينشد شرار خلق الله، يبايعون

كل مضطر. ألا إن بيع المضطر حرام! المسلم أخو المسلم لا يظلمه

٦٨٦ كتاب في الحيل الدينية . تكفير واخذه ومن رضي به (التاريخ ج ٩ ص ١٧)

ولا يجوز به ؛ ان كان عندك خير فمُد به على أخيك ، ولا تزده هلاكاً
الى هلاكه .

وهذه الاحاديث الثلاثة — وان كانت أسانيدھا ليست هناك —
مما يعضد بعضه بعضاً ؛ وهو خبر حتى في نفسه يشهد له الواقع . قال
بعضهم : عامة العينة انما تقع من رجل يضطر الى ثقة يضمن عليه المومر
بالقرض الا أن يرجح في المائة ما أحب ، فيبيعها ثمن المائة بضعفها أو نحو
ذلك ؛ ففسر بيع المضطر ببيع العينة . وبيع العينة انما هو العين بأكثر منها
الى أجل — حسبما هو مبسوط في التفهيمات — فقد صار الشح اذاً سبباً
في دخول هذه المفاصد في البيوع .

فان قيل : كلامنا في البدعة لا في فساد المعصية ، لان هذه الاشياء
بيوع فاسدة فصارت من باب آخر لا كلام لنا فيه .

فالجواب : ان مدخل البدعة هاهنا من باب الاحتيال الذي أجازہ
بعض الناس ، فقد عده العلماء من البدع المحدثات ، حتى قال ابن المبارك
في كتاب وضع في الحيل : من وضع هذا فهو كافر ، ومن سمع به فرضي
به فهو كافر ، ومن حمله من كورة الى كورة فهو كافر ، ومن كان عنده
فرضي به فهو كافر . وذلك انه وقع فيه الاحتمالات بأشياء منكورة ، حتى
احتمال على فراق الزوجة زوجها بأن ترتد .

وقال اسحق بن راهويه عن سفيان بن عبد الملك : ان ابن المبارك
قال في قصة بنت أبي روح حيث أمرت بالارتداد ، وذلك في أيام أبي
غسان . فذكر شيئاً ، ثم قال ابن المبارك وهو مغضب : أحدثوا في

الاسلام، ومن كان أمر بهذا فهو كافر، ومن كان هذا الكتاب عنده أو في بيته ليأمر به أو صوبه ولم يأمر به فهو كافر - ثم قال ابن مبارك : - ما أرى الشيطان يحسن مثل هذا، ثم جاء هؤلاء فأفادها منهم فأشاعها حينئذ، وكان لحسنها ^(١) ولم يجد من يمضيها فيهم، حتى جاء هؤلاء.

وانما وضع هذا الكتاب وأمثاله ليكون حجة على زعمهم في أن يحنوا للحرام حتى يصير حلالا، وللاوجب حتى يكون غير واجب. وما أشبه ذلك من الامور الخارجة عن نظام الدين، كما أجازوا نكاح المحلل، وهو احتيال على رد المطلقة ثلاثا لمن طلقها، وأجازوا اسقاط فرض الزكاة بالهيئة المستعارة، وأشبه ذلك. فقد ظهر وجه الاشارة في الاحاديث المتقدمة المذكور فيها الشرح، وانها تتضمن ابتداء كما تتضمن معاصي جملة.

*

وأما قبض الامانة فعبارة عن شياع الخيانة، وهي من سمات أهل النفاق، ولكن يوجد في الناس بعض انواعها تشريعا، وحكيت عن قوم ممن ينتمي الى العلم، كما حكيت عن كثير من الامراء، فان أهل الحيل المشار اليهم إنما بنوا في بيع العينة على اخفاء ما لو أظهروه لكان البيع فاسدا، فاخفوه لتظهر صحته، فان بيعة الثوب بمائة وخمسين الى أجل ^(٢) لكنها أظهرت اوساطة الثوب، وأنه هو المبيع والمشتري، وليس كذلك؛ بدليل الواقع.

وكذلك يهب ماله عند رأس الحول قائلا بلسان حاله ومقاله :

(١) لعل الاصل « ولو كان بحسنها لم يجد » الخ (٢) أين خبر « ان » ؟

أنا غير محتاج الى هذا المال وأنت احوج اليه مني . ثم يهبه ، فاذا جاء الحول الآخر قال الموهوب له للواهب مثل المقالة الاولى ، والجميع في الحالين ، بل في الحولين في تصريف المال سواء ؛ أليس هذا خلاف الامانة ؟ والتكليف من أصله أمانة فيما بين العبد وربّه ، فالعمل بخلافه خيانة .

ومن ذلك أن بعض الناس كان يحقر الزينة ويرد^(١) من الكذب ، ومعنى الزينة التدليس بالعيوب ، وهذا خلاف الامانة والنصح لكل مسلم . وأيضاً فان كثيراً من الاصراء يحتاجون اموال الناس اعتقاداً منهم أنها لهم دون المسلمين . ومنهم من يعتقد نوعاً من ذلك في الغنائم المأخوذة عنوة من الكفار ، فيجعلونها في بيت المال ، ويحرمون الغائبين من حظوظهم منها تأويلاً على الشريعة بالعقول . فوجه البدعة هاهنا ظاهر . وقد تقدم التنبيه على ذلك في تمثيل البدع الداخلة في الضروريات في الباب قبل هذا - . ويدخل تحت هذا النمط كون الغنائم تصير دولاً . وقوله « سترون بعدي أثره وأمورا تنكرونها - ثم قال - أدوا اليهم حقهم وسأوا الله حقكم » .

(لها بقية)